

Al-Zaytouna Centre  
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة  
للدراسات والاستشارات

حلقة نقاش

## أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة

الجلسة الثانية

### قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

مقدم الورقة: د. حسين أبو النمل

فندق كورال سويتس - بيروت - لبنان

الخميس 28 حزيران/ يونيو 2012

## قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. حسين أبو النمل\*

احتجنا وقتاً باهظاً لنطرح "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، كنقطة انطلاق نقاش حددها مركز الزيتونة، وحاضر بها ممثلو "فتح" و "حماس" و "الشعبية"، ما يطرح سؤالاً حول هل يتبنى هؤلاء مفهوماً واحداً لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أم أن لكل طرف مفهومه الخاص. كان النقاش ينصرف غالباً نحو الآخر الفلسطيني، ومن ضمن معيار تنافس داخلي، ما يفرض سؤالاً: هل نحن أمام مشروع تحرر وطني أم مشروع سلطة، وهل تدار أمور الشعب الفلسطيني وتوزن قضاياها وفق معايير مبدئية أم سلطوية؟

تقول ورقة الزيتون للإعلان عن النشاط: تناقش الحلقة مجموعة من الأسئلة التي تتناول كيفية الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني! لكن علينا أولاً تحديد أسباب دخول المأزق؟ هل يمكن لأحد أن يخرج من مأزق إلا إذا عرف كيف دخله؟ من على منبر "مركز الزيتون" هذا تساءلت مرة: هل يستطيع من دخل المأزق برجليه أن يخرج منه بنفس الرجلين؟ هل بإمكان العقل السياسي الذي تورط بالأزمة أن يكون مؤهلاً للخروج منها؟ ثمة من قد يرى أنه لو كان هنالك عقل مؤهل للخروج من الأزمة، لما دخلها أصلاً.

لعل بداية الأزمة هي في العجز عن تحديدها كمفهوم وتحديد الحصيلة العملية وسبل الخروج منها، هذا إن كان من إقرار بوجودها. وبالمعنى المشار له، فإن تحديد الأزمة هو رهن تحديد "المشروع الوطني الفلسطيني"، وسبل قياس الأزمة. أزعج أنه ليس هناك اتفاق وطني على هذا الصعيد، إذ يختلف الأمر بين المجمع السياسي الفلسطيني، وبين المجتمع الفلسطيني ككل. يختلف الأمر أيضاً بين من يرى أن المشروع الوطني هو إعلاء شأن الهوية الوطنية الفلسطينية، وتقع ضمن ذلك إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبين من يرى المشروع الوطني الفلسطيني صنواً لتحرير فلسطين من بحرنا لنهرها؟

ثمة فرق بين من يعيش الأزمة من موقع اللجوء وقاع المجتمع، وبين من يراها من موقع قيادي سلطوي. الحديث عن اللجوء والبؤس والحرمان، ليس نفسه عيش حياة اللجوء والبؤس والحرمان. لذا؛ اسمحوا لي أن أؤشر على أزمة أشد، هي أننا لم نعد شعباً واحداً. حتى داخل التنظيم

\* باحث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حاصل على دكتوراه في التنمية الاقتصادية.

الفلسطيني الواحد، صار أكثر من شعب، أكثر من مجتمع، لا أقصد 48 و67 وشتات، بل أقصد تمزق حتى أصغر مخيم، بين مجتمع طبيعي مدني ومجمع سياسي حيث التمايز الطبقي، على نحو أقسى وأقصى من أي مثل آخر.

لعلها مناسبة، للفت نظر الجميع إلى ما يدور داخل الجسد الفلسطيني من مخاضات ومناخات مثيرة للقلق. ثمة معنى خطير لأن نتحول من مجتمع متماسك بمشروع سياسي إلى مجتمع ممسوك بأدوات سلطوية. لعل ذلك يؤشر على مظهر آخر من مظاهر الأزمة، هو تحول الحركة السياسية الفلسطينية، من مشروع سياسي وطني يقود المجتمع نحو هدفه العام، إلى مشروع سلطوي وظيفته ضبط المجتمع لسلطانه.

إننا أمام ضرورة تحديد مسألتين هامتين على هذا الصعيد، أولاهما؛ أنه تشكل تاريخياً وتحدد مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني، الذي يكون واحداً أو لا يكون، وأزمته واحدة أو لا تكون، وحلوله واحدة أو لا تكون. المشروع الوطني الفلسطيني، وبعيداً عن سجلات أو مزايدات، مستمد من اسمه، رباطاً بوطن اسمه فلسطين. مستمد من عام هو تحرير فلسطين، الذي يوحد جميع الفلسطينيين. عدا ذلك، ودون تقليل من أهميته، يمكن أن نسميه أو نعتبره أي شيء سوى تملكه صفة العمومية - الوطنية.

عبثاً يقبل منطلق أن نحفظ بنفس الاسم لشيء لم يعد هو نفسه، بعد تغيير مضمونه جذرياً! أقصد المشروع الوطني الفلسطيني، كما جسده منظمة التحرير وميثاقها الذي تقادم منذ البرنامج المرحلي في 1974، وتكرس في 1988 ثم 1996. بعد تأكيد أن غياب الأهداف الجامعة، يعني غياب المشروع الوطني، كما إمكانية وجود نظام سياسي فلسطيني، فإن ما يهمننا جداً هو، ما يؤشر عليه ذلك من أزمة أن الكلمات - المسميات لم تعد تعكس معانيها؛ أزمة انفصال الأقوال عن الأفعال، فكان الانحطاط.

لم يعد أحد يصدق أحداً، قيل: حين يفسد الكلام يكون فسد الملح. حين لا تعكس الكلمات معانيها يكون الانحطاط. كان انحطاط باتجاهين:

- (أ) كشف العدو ازدواجيتنا، فتصرف على أن الفلسطيني لا يعني شيئاً مما يقول.
- (ب) ضُرب الفلسطينيون في أثنى ما لديهم كشعب؛ مصداقيتهم.

أسس ذلك لأزمة اجتماعية فادحة هي اهتزاز منظومة القيم الفلسطينية، التي تسلل إليها كذب تقشى فأصبح ظاهرة اجتماعية، وصلت حد الفصل بين السياسة، وفي مرحلة لاحقة مجمل الممارسة الاجتماعية، وبين القيم. لقد تمت إعادة إنتاج قيم المجتمع، فصار انتهازياً وزبائنياً. ذلك يضيف إلى أزمة الوطن - السياسة؛ أزمة المجتمع - الإنسان. ليست أزمة المشروع السياسي إلا أحد تجليات أزمة المجتمع. لولا ذلك، لصحح نفسه بنفسه، وأفرز حلولاً ومشاريع وأدوات بديلة عن المأزومة، ما يعنى أن المجتمع أفقد حيويته، بعدما كان قادراً تاريخياً على تجديد حياته السياسية وأدواتها خلال الفترة 1948-1974.

إذا حصرنا حديثنا بمنظمة التحرير، التي بقيت قواها تراوح مكانها رجوعاً، كان التجديد من خارج النسق السائد عبر حركتي الجهاد الإسلامي (1985) وحماس (1987). على الرغم من إثباتهما لحضورهما من خلال خطاب مغاير، وممارسة كفاحية نوعية، لكنهما بدل أن تكونا بديلاً لمشروع منظمة التحرير المأزوم، أصيلة أو مُعدلة، أصبحتا شريكاً أصيلاً ومتساوياً في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.

هذا ما يقوله الواقع في تأكيد إضافي على شمولية الأزمة وتاريخيتها وذلك في ضوء معيار صحيح منهجياً لقياس الأزمة، هو تحقيق الهدف الوطني المعلن، الذي قامت بناء عليه مختلف أطراف الحركة السياسية الفلسطينية: تحرير فلسطين. يقود ما تقدم إلى أزمة معيار الأزمة، وعمّا إذا كان الأمر يعود لمجرد رفع شعار التحرير والتمسك به، أم لتحقيقه؟ ربما، في البداية تنفع المبارزة بالشعارات - البرامج بين القوى، لكن بعد مرور فترة كافية لا يعود ممكناً اعتماد هذا المعيار. المقصود حركة حماس، التي فقدت حقها في اعتبار رفعها شعار تحرير فلسطين والتمسك به امتيازاً لصالح معيار آخر تماماً هو: ماذا حققت بعد ربع قرن (1987-2012)، من عطاء الشعب الفلسطيني لها، كي تحقق له أهدافه في التحرير؟

تم توليف معادلة السلطة والثورة، لكن الأمور انتهت إلى غلبة السلطة، في قاعدة تشارك بها الجميع، مُشكّلين بذلك مفارقة التمسك بالثورة، من ضمن حدود عدم المساس بامتيازات تتيحها السلطة. قاد ذلك إلى انفصام الشخصية السياسية الفلسطينية، الذي تحول فصاماً في الشخصية الجمعية الفلسطينية، ما جعل الجميع أمام سؤال حرج ومُحرج هو: من نحن؟ هل نحن التحرير أم التسوية؟ هل نحن ثورة أم سلطة؟ عبثاً نؤسس احتراماً مع زعيق عن الكادحين وضد الفاسدين، وفي نفس الوقت الإقامة بالبريستول مع خدمة فاخرة وسيارة ب.أم.دبليو مرافقة، في حين لا تملك زوجة الشهيد أجرة السرفيس (سيارة الأجرة)!

تجاوز الأمر أزمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى أزمة اجتماعية شاملة أوصلت المجتمع إلى وضعية العجز عن وقف الانحدار أو إنتاج أدواته البديلة، على الرغم من كل ما لحق بالمشروع الوطني الفلسطيني من أزمات، وصولاً إلى أنه تخلى عن نفسه، حين تخلى عن جوهره، تحرير فلسطين، سواء بإحلال هدف بديل هو هدف الهوية الوطنية والدولة، أو بوضعه على الرف والانصراف لضبط الحدود... والمجتمع.

لا أريد أن أضغط على جرح أحد، إلا أننا وقد فشلنا في تحقيق أهداف شعبنا بالتحرير، يجب أن نكون نزيهين معه، بإخباره الحقيقة. غير ذلك يفضي إلى تدمير ثقة الجمهور الفلسطيني بقيادته، وإعادة إنتاج الشعب الفلسطيني على مفاصل التنظيمات، في حين أن العكس هو الصحيح والمطلوب.

لقد انقلبت الأدوار، بدلاً من أن تعبر التنظيمات عن مصالح الشعب، ها هي توظف الشعب لخدمتها، بل أمسكت به من خلال مشروع سلطوي، هو الوحيد الذي مكنها من ضبط المجتمع قسرياً، بعدما كان منضبطاً طوعياً لها من خلال التزامه المشروع الوطني الذي تحمله. نطرح ما تقدم على خلفية أنه إذا كانت الجماهير مع "فتح" كمشروع للتحرير، فلماذا بقيت معها بعدما صارت مشروع تسوية. يصح السؤال على حماس التي بدت لفترة وكأنها تستعيد الأمجاد القتالية الأولى للمقاومة الفلسطينية، التي مرت في أكثر من مشهد ملحمي. صار ذلك من الماضي، ومع ذلك بقيت لحماس شعبيتها بل زادت!

يجازف كثيراً من يُسَطِّح الأمور مستعيداً نظرية لوبون عن غوغائية الجماهير - القطيع الذي يذهب من نقيض إلى نقيض استجابة لصفير الراعي، إذ ثمة راعٍ عصري له عصا تخيف وجزرة تغري. كان انتقالاً فادحاً من مجتمع فلسطيني متماسك وحيوي إلى مجتمع ممسوك ومحسوبة ومحبوسة أنفاسه، ما صعّب ولادة البديل، غير حين كان الشعب الفلسطيني محتفظاً بحيويته وقدرته على التجدد والإبداع.

إذاً، ثمة عرض لمرض، بل مصيبة حدوث تحويل عميق في بنية المجتمع الفلسطيني، ما جعله تحت السيطرة الكاملة والعجز عن إعادة إنتاج نفسه وتجديدها، إن لناحية توفير الخيارات السياسية أو البدائل التنظيمية المناسبة. لو كان أحد غيري أكثر شجاعة لسأل: لكن الحركة السياسية الفلسطينية تاريخياً، قبل 1948 وبعد 1967، في الداخل والخارج، في الشتات وتحت

الاحتلال جددت نفسها وأفرزت نخبها وبدائلها؛ في منطقة 1948 وتحت الاحتلال الإسرائيلي! في غزة وتحت الإدارة المصرية! في الضفة الغربية وتحت الحكم الهاشمي قبل 1967 وبعد 1967 وعلى الرغم من الاحتلال قامت حركة سياسية فلسطينية وتجددت.

ترافق تجفيف الحيوية الداخلية الفلسطينية مع إدارة فلسطينية، ممثلة بفتح أولاً، ثم حماس، للضفة وغزة ومخيمات الشتات. لم تنتج بدائل، بل دُمرت تقريباً حتى المعارضات التاريخية المجيدة، إلى حد التلاشي. لقد مات جورج حبش فعلاً منذ حصلت الجبهة الشعبية على 3% فقط من أصوات الناخبين!

كانت البنية الفلسطينية دائماً حصينة على التخطيم المباشر من الخارج، بدليل إعادة الإنتاج والتجدد، ولم تتحط، إلا جراء فعل داخلي جبار ومنسق وبعيد المدى ومتعدد المستويات، لإعادة إنتاج كامل البنية الاجتماعية الفلسطينية سلباً. كان مطلوباً تدمير حيوية الشعب الفلسطيني كشرط لازم لتدمير فعاليته وقدرته على الصمود. لقد أدرك من أدرك أن تصفية القضية الفلسطينية تكون بتصفية الشعب الفلسطيني عبر تحويله كتلة هادمة غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها. كتلة تصير هادمة دون روح حين تفقد نخبتها الحرة، بأسئلتها القلقة والمقلقة طبعاً! لقد أعيد إنتاج غسان كنفاني طبالاً!

يكشف ما تقدم عن وجه آخر من وجود أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، هو الأزمة الفكرية متمثلة بعجز العقل الفلسطيني عن وعي الأزمة مبكراً، وطرح الأسئلة الواجبة على خلفية أن المرض في بدايته صعب الكشف لكنه سهل العلاج، لكنه عند تفاقمه يصبح سهل التشخيص وصعب العلاج!

كان إخفاء الأزمة ضرباً من ضروب الانتهازية، لأن نتيجة ذلك كانت ترك الأزمة تتفاقم إلى حد الوصول إلى نقطة اللاعودة، ربما، أرجو لا. عبثاً نفكر بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بمعزل عن أزمة العقل الفلسطيني - الفكر الفلسطيني، بما هو تأسيس لرؤية ووعي التجربة، وهل من الممكن بسهولة استعادته من غيبوبته وإجازته الطويلة. حتى لو عاد؛ هل ثمة مكان له في ضوء البنية الجديدة التي تشكلت؟

لم تتمثل أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، في عجزه عن تحقيق أهدافه فقط، بل في عدم اعتراف الجهات المعنية بمسؤوليتها عن الفشل أيضاً، ناهيك عن أنها غطته بفضاظة من خلال

وسائل شتى، أخطرها إعادة تأسيس كافة الأمور، بدءاً من إعادة تعريف الأهداف وصولاً إلى استبدال الولاء على أساس المبادئ لا على أساس المصالح. كان الانتظام على أساس البرامج فصار على أساس الموازنات!

لم يعِ العقل الفلسطيني، الذي غُيِّب أصلاً، أن العدو يملك استراتيجية مواجهة شاملة. واجهتنا "إسرائيل" بقدراتها وخبراتها وما لدى حلفائها من أساليب تخريب، من ضمنها الناعمة التي تلجأ لوسائل اجتماعية غير مباشرة، داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، في حين يتكفل العمل العنفي بالمواجهة المباشرة.

يضعنا ما تقدم أمام أخطر أبعاد أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، عنيينا الفشل الأمني جراء قصور فكري لم يفهم الأمن إلا بوصفه فعلاً عسكرياً، لم يرَ منه إلا أمن القيادات وحمايتها من التصفية، أو التنظيم من الاختراق. أما "أمن المجتمع الفلسطيني"، بما هو مجتمع، فلم يكن يوماً على جدول أعمال المشروع السياسي الفلسطيني، الذي لم يكثرث جدياً لرخاوة أو صلابة البنية الفلسطينية المستهدفة.

لم تترك تلك البنية لكل من هب ودب فقط، بل تعرضت رسمياً لعملية تفكيك وخلق قاعدة اجتماعية جديدة مرتبطة بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية تتجاوز على نحو هائل، البيروقراطيات العريقة التي تنشأ كضرورات موضوعية أو لحوافز طفيلية وزبائنية على هامش السلطة، بغض النظر عن اسمها أيضاً.

#### ختاماً:

حين كنت أجهز خلفية الورقة بقيت على عادة إلقاء نظرة عابرة على جرائد اليوم، فوقع نظري على مقابلة جريدة "الحياة" مع علي التريكي، وزير خارجية القذافي. سأله رئيس تحرير "الحياة": ألغى مجلس قيادة الثورة وفكك الجيش [..] لماذا؟ أجاب التريكي: إنه عدو أي مؤسسة منظمة [..]. ما فعله بالمؤسسة العسكرية فعله بالمؤسسات الأخرى. تصور مثلاً أسلوب الزحف على السفارات وتشكيل لجان لإداراتها. العمل الدبلوماسي يحتاج إلى محترفين ومعلومات ولا يكفي أن يكون الشخص ثورياً أو موالياً!

استطرد رئيس تحرير الحياة سائلاً: هذا يعني أنه أدار البلد لأربعة عقود وفق مزاجه؟ أجاب التريكي: أحد زملائنا يشبه الحالة بكيس كبير (شوال) وضعت فيه مجموعة من الفئران فعليك أن

تحرك الكيس باستمرار حتى لا تعطيمهم الوقت ليفكروا بحل [..] كان دائم التحريك [...] اعتمد أسلوب الحكم هذا لإلهاء الناس وإبقاء كل المواقع والجهات ضعيفة ومنشغلة بسلامتها أو حروبها الصغيرة!

صعقني تشبيه التريكي لأنه يلخص نظام إدارة المجتمعات بالتأزيم (بالقلق)، أي إبقاء المجتمع في دائرة القلق وعدم اليقين فيستنزف ويستسلم للأمر الواقع. أدرج الاستراتيجي الفرنسي الشهير أندريه بوفر ما تقدم تحت عنوان "مناورة الإعياء"، أي إجهاد الطرف الآخر إلى حد الإعياء ما يمنعه حتى من معالجة جراحه فيتركها تتعفن ... ليتعفن الجسم كله، ومن هنا ترددت وما زالت نظرية "دع الجراح تتعفن"!

كان عليّ أيضاً أن أفتح بريدي لأطل، علّ به عاجلاً، لأجد دراسة أعدها الدكتور محسن صالح، عن "التجربة الماليزية"، التي تهمني لما تضيفه لنظرية "البناء من فوق"، أي حيث تتولى نخبة مهام إدارة مجتمع متخلف ومنقسم عرقياً ودينياً وإقليمياً، ثم تصل به إلى مستوى متقدم جداً خلال فترة وجيزة.

شاعت الصدف أن أكون أمام نموذجين في الإدارة السياسية؛ نموذج القذافي، مقابل نموذج ماليزيا الذي أتى بنتائج معاكسة. قاد الأول إلى انحطاط، وقاد الثاني إلى مجد! أما وقد صار "المشروع الوطني الفلسطيني" إلى مأزق، فهذا يعني، أننا على نحو عام، أقرب إلى النموذج الليبي في الإدارة منه إلى الماليزي!